6- زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية[i]

يتمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الحكومات في تلبية الطلب المتزايد على أغذية كافية ومغذية، وذلك نظراً للنمو السكاني، وتزايد الدخل، والتغيرات في النظم الغذائية، في مواجهة انخفاض توافر ونوعية الموارد الطبيعية. ويشمل هذا التحدي تزايد الفقر الحضري والفقر في البلدان ذات الدخل المتوسط. وثمة اعتبار آخر هو تأثير تغير المناخ على الإنتاج الزراعي وعلى نظم الأغذية والتغذية، والذي يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، ولاسيما بالنسبة إلى المنتجين الذين يعيشون في بيئات هامشية، وبالنسبة إلى أسر صغار منتجي الأغذية.

وتستدعي مواجهة التحدي إحداث زيادات في الغلة، ومكاسب في الإنتاجية الكلية للأغذية والزراعة وذلك في سياق زراعةٍ أكثر استدامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهي تتطلّب أيضاً التركيز على النوعية التغذوية للأغذية وتوسيع سلة الأغذية عن طريق زيادة تنوع النظم الغذائية.

ولا تزال إنتاجية معظم أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم دون ما يمكن تحقيقه بكثير. وهذه "الثغرة المحصولية" تأتي عادةً نتيجة لعدم قدرة المزارعين على الحصول على المدخلات والتكنولوجيات التي تعزّز الإنتاجية، ووجود فرصة غير آمنة أو غير مناسبة لحصولهم على الأراضي والحيازة، والافتقار إلى فرص المعرفة والتدريب (خاصةً بالنسبة إلى الشباب الذين يدخلون أسواق العمل الريفية)، لا سيما أنهم يتلّقون الخدمات من بنية تحتية تجارية غير كافية، بما في ذلك شبكات قائمة بين الأقاليم، ويواجهون تكاليف سوقية مرتفعة مقابل المدخلات، ويفتقرون إلى المعلومات بشأن خيارات أسعار البيع[ii]. وكذلك، تتأثر الإنتاجية سلباً بفعل عبء المرض الذي غالباً ما يتأتى عن أمراض مثل الملاريا، ومرض الإيدز/ فيروس نقص المناعة البشرية، والسلّ.

لذلك تُوصي الدول، والمنظمات الدولية والإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بالقيام بما يلي، من بين أمور أخرى:

(أ) تعزيز القدرة المؤسسية لدى البلدان النامية على تنفيذ سياسات فعالة تسمح لصغار منتجي الأغذية بالحصول على التكنولوجيات، والمدخلات، والسلع الرأسمالية، والائتمان والأسواق[iii]؛

(ب) تشجيع فرص آمنة ومتكافئة لحصول المرأة والرجل دون تمييز على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه والتنوع البيولوجي[iv]؛

(ج) دعم عملية صون التقاسم العادل والمنصف للمزايا الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية، والوصول إليها، وذلك طبقاً للقانون الوطني والاتفاقات الدولية[v]؛

(د) عكس الاتجاه التراجعي في التمويل المحلي والدولي للزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية في البلدان النامية، وتشجيع استثمارات جديدة لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية على نحو مستدام[vi]؛

(هـ) العمل على زيادة الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة في خطط يطورها البلد من أجل البنية التحتية الريفية وخدمات الدعم، وتشمل – ولكن لا تقتصر على – الطرق، والتخزين، والري، والمواصلات، والطاقة، والتعليم، والدعم التقني والصحة[vii]؛

(و) تشجيع الاستثمار في زراعات الحيازات الصغيرة، مع التنسيق الوثيق بين استثمارات القطاعين العام والخاص (انظر القسم جيم — "زيادة استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة في الزراعة")؛

(ز) تعزيز وصول صغار منتجي الأغذية وغيرهم في سلسلة القيمة الغذائية إلى أدوات الإدارة المالية، وإدارة المخاطر، مثل التأمين الابتكاري، وإدارة مخاطر الأحوال الجوية، وآليات التمويل[viii]؛

(ح) تشجيع إحداث توسع كبير في البحوث الزراعية والتنمية، وتمويلها، بما في ذلك عن طريق تعزيز عمل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحها، ودعم نظم البحوث الوطنية، والجامعات العامة، ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف والممارسات[ix]؛

(ط) البحث عن سبل للنهوض بنقل نتائج البحوث والتكنولوجيات إلى المزارعين، وضمان أن تستجيب أنشطة البحوث لاحتياجاتهم وشواغلهم، وإشراك المزارعين في تلك العملية. وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتقاسم المعارف وبناء القدرات عن طريق التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وبلدان الجنوب فيما بينها، والتعاون الثلاثي[x]؛

(ى) تحسين خدمات الإرشاد لدعم نشر المعلومات والمعارف، مع ضمان الإقرار التام باحتياجات النساء المزارعات وتلبيتها؛

(ك) دعم تنمية وتعزيز قدرات التعاونيات القائمة، ومنظمات المنتجين، ومنظمات سلسلة القيمة، حسبما يتناسب، مع التركيز بصفة خاصة على صغار منتجي الأغذية، وضمان مشاركة النساء المزارِعات بصورة كاملة[xi]؛

(ل) تشجيع زراعة أكثر استدامة تحسّن الأمن الغذائي، وتستأصل الجوع، وتكون قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الأرض، والمياه، والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، والتنوّع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على مواجهة تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية[xii]؛

(م) النظر في إمكانية اتباع نهج النظام الإيكولوجي في الإدارة الزراعية من أجل تحقيق الزراعة المستدامة، بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، الإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة العضوية، وغيرها من استراتيجيات التكيف التقليدية والخاصة بالسكان الأصليين التي تشجع تنويع النظم الإيكولوجية الزراعية وأَسْر الكربون في التربة[xiii]؛

(ن) تحسين خدمات الإنتاج الحيواني، بما في ذلك الخدمات البيطرية[xiv]؛

(س) تعزيز التعليم الأساسي والعالي في مجال الزراعة، من خلال تطوير المناهج المهنية أيضاً؛

(ع) العمل على صون الغابات وتحسينها كنظم إيكولوجية قيّمة تساهم في تحسين الإنتاج الزراعي؛

(ف) استخدام المعايير المتّفق عليها دولياً والتي وضعتها وكالات دولية حكومية معنية بوضع المعايير.

[i] يستمد هذا القسم مضمونه من عدد من الأطر والوثائق الدولية وبخاصة إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي لعام 2009 والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، وبخاصة النتيجة 2-2 و2-3.

[ii] إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 59.

[iii] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 19.

[iv] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 25؛ إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 65.

[v] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 25.

[vi] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 7-3.

[vii] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 17.

[viii] التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة، الفقرة 29 (4)، والفقرة 50 (س)؛ إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، النتيجة 2-2.

[ix] التقرير النهائي للدورة السابعة والثلاثين للجنة الفقرة 50 (باء).

[x] خطة عمل مجموعة العشرين لعام 2011 بشأن تقلّب أسعار الأغذية والزراعة، الفقرة 14.

[xi] إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعني بالأمن الغذائي، الفقرة 19؛ التقرير النهائي للجنة الزراعة 2010 الفقرتان، 17 و19 (د)، إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 63.

[xii] وثيقة نتائج مؤتمر ريو+20، الفقرة 111.

[xiii] التقرير النهائي للدورة الحادية والعشرين للجنة الزراعة (2009)، الفقرة 27؛ إطار العمل الشامل المحدث التابع للأمم المتحدة، النتيجة 2-3.

[xiv] إطار العمل الشامل المحدّث التابع للأمم المتحدة، الفقرة 2-2.